

فجعل صح عليه **فصل** دين يدينها صالح احد هما
 عن نصيبه على ثوب لشركه ان يتبع المدين بنصفه
 او يأخذ نصف الثوب من شريكه الا ان يصير ربع
 الدين ولو قبض نصيبه شركه فيه ورجع بالباقي على
 الغريم ولو اشتري بنصيبه شيئاً ضمنه ربع الدين
 ويطل صلح احد في سلكه من نصيبه على ما دفع
 وان اخرجت اوتنة احد همة عن عرضا وعقار اعمال
 او عن ذهب بفضة او بالعكس صح قول او كتر وعن
 نقدين وغيرها باحد التقدين لا مال يمكن المعطي
 اكثر من حظه منه ولو فارق تركه دين على الناس
 فاخرجوه ليكون الدين له يطل وان شرطوا ان
 يبرأ الغرما منه صح ولو على الميت دين يحيط بطل
 الصلح والقسم **كتاب المضاربة** هي شركة عمال
 من جانب وعمال من جانب والمضارب امين وبالنقد
 وكيل وبالربح شريك وبالفساد اجير وبالخلاف

جبار عمدا لم يجز صلته عن نفسه وان قتل عبده رجلا
 عمدا فصالح عنه جاز ولو صالح عن المغصوب المتلف
 بما زاد على قيمته او على عرض صح ولو اعتق موصرا عمدا شريكا
 فصالحه الشريك على الكثر من نصف قيمته لا ومن وكل
 رجلا بالصلح عنه فصالح لم يبرأ الوكيل ما صالح عليه
 ما لم يضمنه باياض الوكيل وان صالح عنه بلا امر صح
 ان ضمن المالا واضاف له ماله او قال على الف وسلكه
 والالتوقف فلان اجازة المدعي عليه جاز ولا يبطل
باب الصلح في الدين الصلح عما استحق بعقد
 المداينة اخذ ببعض حقه واستقضى الباقي لا معاوضة
 فلو صالح عن الف على نصفه او على الف مؤجل جاز
 وعلى نازير مؤجلة او على الف مؤجل وسود على
 نصف حال او بضرع ومن له على آخره فقال لا عددا
 نصفه على انك بريء من الفضل ففعل برئ ولا لا ومن
 قال لا حرلا اقولك بما لك حتى تفرغ عني وتخط

نفل